

حكايات

أكد أن عدد جوازات السفر المسروقة والمزورة بلغت ٣٠ ألفاً.. وأي شخص يحملها يوقف بالدولة الموجود فيها

رئيس فرع الأنتربول السوري لـ«الوطن»: عممنا أسماء ٤ آلاف عربي وأجنبي ارتكبوا جرائم في سورية مطلوبين لدول أخرى

محمد منار حميجو
تصوير طارق السعدوني

أعلن رئيس فرع الشرطة الدولية «الأنتربول» في وزارة الداخلية المقدم خالد الحسين أن عدد الأشخاص العرب والأجانب الذين صدر بحقهم إذاعات دولية خلال سنوات الأزمة بلغ ٤ آلاف شخص ارتكبوا جرائم جنائية كبيرة وإرهابية بعد دخولهم الأراضي السورية مؤكداً أنهم مطلوبون لدول أخرى.

وفي لقاء مطول خص به «الوطن» قال الحسين: لا يزال التعاون الجنائي على مستوى منظمة الأنتربول موجوداً ومن ثم نتعامل مع كل دول المنظمة بما فيها تركيا والسعودية وقطر ما عدا الكيان الصهيوني ولو كانت استجابة هذه الدول محدودة إلا أنه يتم تبادل المعلومات الجنائية معها.

وكشف الحسين عن ضبط سعودي وقطريين من مرتكبي الجرائم في سورية، وتم إعلام الدولتين صاحبتيه العلاقة بهم لإرسال ملفات الاسترداد، إلا أن كلتا الدولتين لم تستجيبا لمراسلاتنا، مضيفاً: إن هذه الدول أعلمتنا عن توقيف سورين لديها، ولم يسلمونا إياهم، مشيراً إلى أنه حتى الولايات المتحدة الأميركية ضبطت سورين وأعلمتنا بهم من دون أن تسلمنا إياهم.

وأعلن الحسين عن سرقة وتهريب نحو ٢٥ ألف قطعة أثرية تم تزويد منظمتي الأنتربول الدولية واليونسكو بقوائم تتضمن هذه المسروقات، مؤكداً ورود معلومات من اليونسكو عن تهريب أعداد كبيرة من القطع الأثرية إلى تركيا والأردن.

وأضاف الحسين: هناك آثار نقب عنها بطرق غير مشروعة استخرجت من مواقع أثرية سورية ولم يكن متقباً عنها سابقاً وهربت إلى الدولتين المشار إليهما، كاشفاً عن وعود لليونسكو آخر اجتماع معها باسترجاعها. وكشف الحسين أن عدد جوازات السفر المغمم عنها والتي تمت سرقتها وتزويرها بلغت ما يقارب ٣٠ ألف جواز خلال سنوات الأزمة.

وفيما يلي الحوار الكامل مع المقدم الحسين:

• البداية سيادة المقدم أبدأ معك بسؤال عام عن الجرائم التي انتشرت في ظل الأزمة وما الأليات التي اتخذها فرع الأنتربول للحد منها؟

بداية أرحب بصحيفة «الوطن» في إدارة الأمن الجنائي وبقصر الأنتربول بالحدود، الأنتربول كان له جهود بناء في الأحداث التي مر بها البلد فهو رافق هذه الأحداث وخصوصاً مع اهتمام من وزير الداخلية به لتكوينه بشكل وجاهة رئيسية لوزارة الداخلية والسورية بشكل عام لارتباطه بمنظمة الأنتربول الدولية.

ومنظمة الأنتربول لها مكاتب على مستوى العالم ومنها سورية، تابع الأنتربول السوري نشرة الجريمة خلال الأحداث تفاه له دور مركزي في مواجهتها، وخصوصاً سرقة وتهريب الآثار عبر تشكيل ضابط ارتباط مع المؤسسة العامة للآثار والمتاحف، فاستطعنا بالتعاون مع المديرية ومنظمة اليونسكو بإحصاء عدد القطع الأثرية التي هربت إلى خارج البلاد ووضعها بقوائم تمت ترجمتها إلى العربية والإنكليزية، وهذه أحد الجرائم التي واجهها الأنتربول، إلى جانب الأحداث الجنائية الأخرى منها الإرهابية والسراقات والأشخاص الذين ارتكبوا جرائم وهربوا خارج القطر أو بالعكس.

ركزت في حديثك عن سرقة الآثار وتهريبها وهنا لابد أن أسألك عن آلية ضبطها ولاسيما أن الكثير منها يباع في السوق السوداء في بعض الدول الأوروبية إضافة إلى بعض الدول المجاورة ألا تجدون صعوبة في ضبط القطع الأثرية واسترجاعها؟

وهنا لابد أن أنوه إلى نقطة أن السوري الذي تم ضبطه عبر الأنتربول السوري لا يسلم لأي دولة ولو كان مطلوباً لديها أما الأجنبي فيتم تسليمه إلى دولته أو الدولة التي طلبته شريطة أن تربطها مع سورية اتفاقية في الإطار الجنائي.

• إذا التعاون مع هذه الدول يقتصر فقط على تبادل المعلومات؟ تماماً، تبادل معلومات في الإطار الجنائي ونحن نرحب بأي دولة تزيد علاقاتنا معنا فنحن ما زال لدينا وجودنا في منظمة الأنتربول وما زلنا أعضاء في الأمم المتحدة.

• انتقل سيادة المقدم إلى الحديث عن المطلوبين لدى الأنتربول السوري عن عديمهم والجرائم التي ارتكبواها، والبداية بسؤالكم كم عدد المطلوبين السوريين والأجانب لديهم؟ طلبات الأنتربول على ثلاثة أقسام الأول يأتيها من الدول العربية للتعميم على أشخاص ارتكبوا جرائم في بلدهم سواء كانوا سورين أم رعايا تلك الدول فيتم التعميم عليهم محلياً أي داخل الأراضي السوري إلى حين القبض عليهم ومن ثم يبدأ مبدأ المعاملة بالمثل، والثاني لدينا أشخاص ارتكبوا جرائم داخل سورية وهربوا إلى خارج البلاد فيتم التعميم على هؤلاء أولاً محلياً ثم بعد ذلك نعلم عنهم خارجياً بخطاطبة الجهة صاحبة العلاقة بتأمين قرار حكم قضائي ميرم أو مذكرة توقيف قضائية ويصار على ضوئها إلى ملاحقة الشخص الذي ارتكب الجرم ويطلب الشخص يلاحق

من الممكن أن الأوضاع السياسية حالت دون التنسيق وخاصة مع بعض دول الجوار فكانت هذه الأوضاع حاجزاً لطرح المبادلة بشكل ودي وسلس إلا أن الوسيط هما منظمتا الأنتربول واليونسكو وهما محابيتان ولهما تأثير على الدول. x كم عدد القطع التي تم استرجاعها؟ xx بالتعاون مع ضابط الارتباط والمديرية العامة للآثار والمتاحف استطعنا استرجاع ٧٨ قطعة من لبنان وتم إيداعها بالمتحف الوطني إضافة إلى ما يقارب ٢٠ لوحة فيسفاسائية لمغولا تم إعادتها بطرق ودية بين الكنائس والعينين بالآثار وعلى رأسهم مكتب اليونسكو في لبنان، وتمت إعادتها إلى مكانها في مغولا.

• ألا يعتبر عدد القطع التي تم استرجاعها قليلاً مقارنة بالعدد المهرب إلى خارج البلاد؟

طبعاً، لدينا معلومات وردتنا من اليونسكو أن هناك أعداداً كبيرة من القطع الأثرية تم تهريبها إلى تركيا والأردن، وخصوصاً الآثار التي نقب عنها بطرق غير مشروعة استخرجت من مواقع أثرية

أوقفنا سعوديين وقطريين وأعلمنا الدولتين بذلك

سورية لم يكن منقب عنها سابقاً من «الآثار والمتاحف، حصلتنا على إحصائيات أولية بعد هذه القطع وأخذنا وعداً من اليونسكو بأحد اجتماعاتنا الأخيرة الذي جرى في لبنان بأنه سيتم استرجاع هذه القطع عند استتباب الأمن.

• أعود بك إلى الموقف السياسي فهت من خلال حديثك أنه لا يوجد تعاون مع عدد من الدول نتيجة مواقفها تجاه سورية، وفي ظل وجود اتفاقية دولية عبر منظمة الأنتربول الدولية في الجرائم الجنائية ألم تأثر هذه المواقف سلباً على عمل المنظمة و من ثم على عملكم في ملاحقة وضبط مرتكبي الجرائم خارج سورية؟

لا شك أن التديعات السياسية التي يشهدها بلدنا وخاصة في بداية الأحداث كان لها دور سلبي فغيب السفارات جزء من المشكلة باعتبار أنها كانت تحل العديد من المشاكل أثناء التواصل معها سواء في بعض الأمور الجنائية أو بما يتعلق بدخول أو خروج المسافرين سواء كانوا سورين أم أجانب أو أذن السفر. إلا أنني أقول إن العمل الجنائي ما زال فاعلاً إلى الآن ومتواصلًا والدول الغربية والجوار لها رغبة بالتعاون معنا جنائياً لأن لديها رعايا دخلوا الأراضي السورية.

• أفهم من كلامكم حتى الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع سورية لها رغبة بالتعاون الجنائي؟

لا يزال التعاون الجنائي على مستوى منظمة الأنتربول موجوداً ومن ثم نحن نتعامل مع كل دول المنظمة بما فيها تركيا والسعودية وقطر ما عدا الكيان الصهيوني حتى إن الولايات المتحدة وضبطت سورين وأعلمتنا بهم من دون أن تسلمنا إياهم، فالعمل الجنائي لا ينتهي، وهنا أقول إن هناك استجابة محدودة من هذه الدول ومراسلتها أحياناً لا تكون مباشرة بل عبر منظمة الأنتربول فالقول التي أعلنت العداء لسورية هي بحاجتنا قبل أن تكون نحن بحاجتها.

• هل هذا التعاون أدى إلى تسليم مطلوبين لدى الأنتربول؟ لا يوجد تسليم، فنحن أوقفنا أشخاصاً يحملون جنسيات سعودية وقطرية وتم إعلام الدولتين صاحبتيه العلاقة بهم وطلبنا ملفات الاسترداد إلا أنها لم تستجيبا لمراسلاتنا كما أن هذه الدول أعلمتنا عن توقيف سورين لديها ولم يسلمونا إياهم.

• إذا التعاون مع هذه الدول يقتصر فقط على تبادل المعلومات؟ تماماً، تبادل معلومات في الإطار الجنائي ونحن نرحب بأي دولة تزيد علاقاتنا معنا فنحن ما زال لدينا وجودنا في منظمة الأنتربول وما زلنا أعضاء في الأمم المتحدة.

• انتقل سيادة المقدم إلى الحديث عن المطلوبين لدى الأنتربول السوري عن عديمهم والجرائم التي ارتكبواها، والبداية بسؤالكم كم عدد المطلوبين السوريين والأجانب لديهم؟ طلبات الأنتربول على ثلاثة أقسام الأول يأتيها من الدول العربية للتعميم على أشخاص ارتكبوا جرائم في بلدهم سواء كانوا سورين أم رعايا تلك الدول فيتم التعميم عليهم محلياً أي داخل الأراضي السوري إلى حين القبض عليهم ومن ثم يبدأ مبدأ المعاملة بالمثل، والثاني لدينا أشخاص ارتكبوا جرائم داخل سورية وهربوا إلى خارج البلاد فيتم التعميم على هؤلاء أولاً محلياً ثم بعد ذلك نعلم عنهم خارجياً بخطاطبة الجهة صاحبة العلاقة بتأمين قرار حكم قضائي ميرم أو مذكرة توقيف قضائية ويصار على ضوئها إلى ملاحقة الشخص الذي ارتكب الجرم ويطلب الشخص يلاحق

من الممكن أن الأوضاع السياسية حالت دون التنسيق وخاصة مع بعض دول الجوار فكانت هذه الأوضاع حاجزاً لطرح المبادلة بشكل ودي وسلس إلا أن الوسيط هما منظمتا الأنتربول واليونسكو وهما محابيتان ولهما تأثير على الدول.

• إذا التعاون مع ضابط الارتباط والمديرية العامة للآثار والمتاحف استطعنا استرجاع ٧٨ قطعة من لبنان وتم إيداعها بالمتحف الوطني إضافة إلى ما يقارب ٢٠ لوحة فيسفاسائية لمغولا تم إعادتها بطرق ودية بين الكنائس والعينين بالآثار وعلى رأسهم مكتب اليونسكو في لبنان، وتمت إعادتها إلى مكانها في مغولا.

• ألا يعتبر عدد القطع التي تم استرجاعها قليلاً مقارنة بالعدد المهرب إلى خارج البلاد؟

طبعاً، لدينا معلومات وردتنا من اليونسكو أن هناك أعداداً كبيرة من القطع الأثرية تم تهريبها إلى تركيا والأردن، وخصوصاً الآثار التي نقب عنها بطرق غير مشروعة استخرجت من مواقع أثرية



سوريون عادوا
لبلادهم
كان بحقه
بلاغات وسوى
وضعه ..
إجراءات
التسوية
بسيطة

نحو ٢٥
ألف قطعة
أثرية تم
سرقها زودنا
بها منظمتي
الأنتربول
الدولية
واليونسكو

استرجاع ٧٨
قطعة و ٢٠
لوحه

أعداد كبيرة
من القطع
الأثرية تم
تهريبها إلى
تركيا والأردن
واليونسكو
وعدتنا
باسترجاعها

الولايات
المتحدة أعلمتنا
عن ضبط
سورين ولم
تسلمنا إياهم

أوقفنا سعوديين وقطريين وأعلمنا الدولتين بذلك

والجوازات.

• هل توصلتم إلى شبكات دولية؟ لم نتوصل إلى شبكات دولية لأن التعامل في الإطارات الجنائي على مستوى الجوازات يتم بإلقاء القبض على أفراد، مثلاً إلقاء القبض على أشخاص في الجزائر أو في أي بلد عربي أو أجنبي يحمل جوازاً مزوراً وهؤلاء لا يشكلون عصابات بل هم مجرد أفراد.

• بالعودة إلى ملف المغتربين هل هناك ثقة بينهم وبين الأنتربول والسفارات؟

لاشك بعدما اكتشفت المأامرة على سورية وتوصل المواطنين إلى قناعة راسخة أن ما يجري في سورية هو لعبة دولية محاكاة، فال مواطن السوري الذي هاجر خارج البلاد لا شك أن السفارات السورية تفتح أبوابها وتحتضن أي سوري من أينما أتى الأنتربول السوري يتعامل مع أي دولة مجرد أنها تعلمه أن هناك مواطن سوريا بحاجة إلى وثائق أو هوية عبور للعودة إلى سورية تتواصل مع إدارة الهجرة والجوازات ويرسل عبر الأنتربول لراجعة سفارتنا أو قنصلتنا لتأمين وثيقة عبوره لدخول سورية.

• فالتوجهات التي تقومون بها في تسهيل أمور المواطنين السوريين سواء في إرشادهم إلى السفارات أو القنصليات أو حتى التواصل مع الأنتربول في الدول الأخرى لتسهيل عودتهم أو بالحصول على البلاد حتى إن منهم كان بحقه بلاغات وتمت تسوية أوضاعهم بعد عودتهم واحتضهم الوطن الذي لا زال صدره يتسع لكل سوري يجب أن يعود إليه.

• سيادة المقدم السؤال المطروح أن عدد الملاحقين من الأجانب ٤ آلاف ألا يعتبر هذا الرقم قليلاً مقارنة بالأرقام الملعنة من أعداد المسلحين الأجانب الذين دخلوا إلى سورية؟

الدول التي تتعامل معنا هي الدول الصديقة وعلى رأسها روسيا واليران والجزائر وموخرًا تونس والعراق، المشكلة هنا في الحدود المفتوحة بمساحات كبيرة منها وخصوصاً مع تركيا فمثلاً الاتحاد الأوروبي يرسلنا لتأكد من أسماء دخلت الأراضي السورية وهو يكون متأكد من دخولها إلى البلاد.

• الأزمة تسببت في هجرة عدد كبير من السوريين إلى خارج البلاد وهنا السؤال ما مدى التعاون بين المغتربين والأنتربول، ومعنى آخر هل هناك عدد كبير من السوريين يقدمون شكوى لكم ويتواصلون معكم؟

المغتربون سابقاً كانت لهم وزارة خاصة لهم، وحالياً تم دمجها مع وزارة الخارجية، فيتم معالجة وضعهم على مستوى السفارات والقنصليات المنتشرة في دول العالم، لكن نحن لدينا الجانب الآخر وهو الشق الجنائي، فنحن نتابع أمورهم مثل فقدان جوازات سفرهم أو حصولهم على أخرى مزورة، كما تعلمون هناك فروع للسفارة والجوازات داخل سورية تمت سرقتها أو سيطر عليها المسلحون، ومن ثم بلغ عدد الجوازات المغمم عنها ما يقارب ٣٠ ألف جواز.

فأي شخص يحمل هذه الجوازات يتم توقيفه بالدولة التي هو فيها، فيتم إعلام الأنتربول السوري ومن ثم يحال إلى الجهة القضائية للدولة الموجود فيها لحاسبته وفي حال لم يتم ترحيله إلى سورية بسبب ظروف الحصار أو قلة الطيران أو عدم وجود سفارات، وأحياناً الشق السياسي يلعب دوراً في هذا المجال بعدم وجود تواصل دبلوماسي مع الدولة التي قبضت على حامل الجواز المزور فإنه يحال إلى القضاء المختص في تلك الدولة.

وهنا أقول استطعنا الحد من أعداد الجوازات السورية المزورة التي تم تهريبها إلى خارج البلاد بجهود حثيئة مع إدارة الهجرة وتنسيق

يصدر عن الأنتربول عدة نشرات دولية وهي:

البلدان الأعضاء من القنابل المرسله بالبريد أو الأسلحة الموهمة أو الأساليب الإجرامية عالية الدقة
النشرة البنفسجية: وهي تحذيرية من جرائم ترتكب بأساليب متطورة وجديدة
النشرة الخاصة للأنتربول ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتحذير الشرطة في البلدان الأعضاء من مجموعات أو أشخاص خاضعين لجزاءات الأمم المتحدة
ويقوم الأنتربول بمكافحة الجرائم التالية:
مكافحة الجريمة المنظمة ذات الطابع الجنائي إسناداً للمادة الثالثة من منظمة الأنتربول التي تحظر على الأنتربول أن ينشط في المواضيع ذات الطابع السياسي والعسكري والديني والمذهبي.

النشرة الحمراء «إذاعة البحث الدولية» تصدرها الأمانة العامة لتوقيف وتسليم شخص مطلوب بناء على طلب دولة ما من الدول الأعضاء وتعتبر النشرة الأقوى على المستوى العالمي فجميع دول المنظمة ملزمة بتوقيف الشخص الذي أتبع البحث عنه وتعبئه للتحقيق معه أو تسليمه.
النشرة الزرقاء تصدر لتحديد مكان إقامة شخص خطير دولياً
النشرة الخضراء: تصدر لأخذ الحيطة والحذر من سلوك هذا الشخص
النشرة السوداء: تصدر بشأن جنث أشخاص مفقودين أو مجهولي الهوية أو أطفال خطرفين
النشرة البرتقالية: وهي نشرة تستخدم عادة لتحذير شرطة